هجرة الكفاءات العلمية وآثرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

أ. علي محمد سلومه

محاضر بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة طبرق

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في العالم العربي ، وأثرها على التنمية الاجتماعية، والاقتصادية ،تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسهم في هذه الهجرة، وكذلك دراسة آثارها على البلدان المصدرة لهذه الكفاءات. من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، جمعت الدراسة بيانات من 30 شخصًا من ذوي الكفاءات العلمية في مجالات مختلفة ، وأظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية مثل ضعف الأجور، ونقص الفرص المهنية، والظروف الاقتصادية غير المستقرة تعد من أبرز الأسباب التي تدفع الكفاءات العلمية للهجرة. كما أن العوامل الاجتماعية مثل تحسين نوعية الحياة، والتعليم والرعاية الصحية تسهم بشكل كبير في اتخاذ الأفراد قرار الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أهمية الاستقرار السياسي وتوافر بيئات تعليمية وبحثية متقدمة كعوامل مؤثرة في اختيار وجهات الهجرة.

توصلت الدراسة إلى أن هجرة الكفاءات العلمية تؤثر سلبًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المصدرة، حيث يؤدي فقدان هذه الكفاءات إلى نقص في الابتكار وتطوير قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين بيئات العمل والتعليم داخل البلدان العربية، وتشجيع الكفاءات على العودة إلى أوطانها من خلال تقديم حوافز اقتصادية وأكاديمية.

الكلمات الافتتاحية: *هجرة الكفاءات العلمية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الأثر الاقتصادي والاجتماعي، سياسات الحد من الهجرة.*

Abstract:

This study addresses the phenomenon of skilled labor migration in the Arab world and its impact on social and economic development. The research aims to analyze the economic, social, and political factors contributing to this migration, as well as examine its effects on the countries exporting these skilled individuals. Using a descriptive-analytical approach, the study collected data from 30 individuals with academic expertise in various fields. The results showed that economic factors such as low wages, lack of professional opportunities, and unstable economic conditions are among the main reasons driving skilled professionals to migrate. Social factors, including better quality of life, education, and healthcare, also play a significant role in the decision to migrate. Additionally, the study emphasized the importance of political stability and the availability of advanced educational and research environments as factors influencing migration destinations.

The study concluded that skilled labor migration negatively impacts social and economic development in the countries of origin, as the loss of these professionals leads to a shortage in innovation and the development of critical sectors such as education and healthcare. The study recommended improving working and educational environments within Arab countries and encouraging skilled individuals to return home through economic and academic incentive.

المقدمة:

تعد هجرة الكفاءات العلمية من أبرز الظواهر التي تواجه العديد من البلدان في العصر الحديث، حيث يعاني العديد من الدول النامية من فقدان العقول ،والخبرات العلمية التي تعد ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،والاجتماعية ،ويشمل هذا النوع من الهجرة انتقال الأفراد ذوي التعليم العالي، والمهارات المتخصصة إلى الدول المتقدمة، بحثًا عن فرص أفضل في مجالات العمل، البحث العلمي، والتعليم. وقد تزايدت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة نتيجة للعديد من العوامل التي تساهم في تسهيل حركة الأفراد، مثل العولمة، وتطور وسائل النقل، وارتفاع مستويات التعليم، فضلًا عن العوامل الاقتصادية والسياسية التي تدفع الأشخاص إلى البحث عن بيئات أكثر استقرارًا.(1) تؤثر هجرة الكفاءات العلمية بشكل عميق على البلدان المصدرة، خاصة في مجالات مثل التعليم، الرعاية الصحية، والبحث العلمي. ففي بعض الحالات، قد يؤدي فقدان هذه الكفاءات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث يفقد البلد طاقاته البشرية المؤهلة التي كان من الممكن أن تساهم في تحسين البنية التحتية، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار في القطاعات المختلفة. وفي نفس الوقت، يمكن أن تسهم هذه الهجرة في تكريس التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة، حيث تستفيد البلدان المستقبلة من هذه الكفاءات لتعزيز اقتصاداتها، في حين تظل البلدان المصدرة تعاني من نقص في المهارات المطلوبة للتنمية المستدامة.(2) على الرغم من أن هجرة الكفاءات قد تحمل بعض الفوائد للدول المستقبلة، مثل تعزيز القدرة التنافسية في مجالات البحث والتكنولوجيا، وزيادة التنوع الثقافي، إلا أن تأثيراتها السلبية على البلدان المصدرة لا يمكن إغفالها. إذ تتعرض هذه البلدان لخسائر كبيرة في طاقتها البشرية المدربة التي كانت ستسهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وقد يتفاقم هذا التأثير عندما يفتقر النظام التعليمي في البلد المصدّر إلى الموارد والفرص اللازمة لتحفيز العقول المبدعة، مما يؤدي إلى تسارع الهجرة وانخفاض في جودة التعليم المحلي .(3)ومن الناحية الاجتماعية، يمكن أن تؤدي هجرة الكفاءات إلى تفاقم مشكلات عديدة مثل هجرة العقول من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى أو إلى الخارج، مما يساهم في زيادة التفاوت الاجتماعي ، ويدفع إلى تزايد الانقسامات بين الفئات المختلفة في المجتمع. على الرغم من ذلك، يمكن أن تكون هناك بعض الفوائد الاجتماعية التي قد تجنيها البلدان المصدرة، إذا تم استثمار المهارات والموارد التي يتم اكتسابها من قبل المهاجرين عند عودتهم إلى أوطانهم.(4)إن تحليل هذه الظاهرة يتطلب فهمًا عميقًا للأسباب التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم، وكذلك دراسة الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات على كل من المستوى الاقتصادي والاجتماعي. كما أن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على الحلول المحتملة التي يمكن أن تساعد في تقليل تأثيرات هجرة الكفاءات، مثل تحسين بيئة العمل والتعليم في البلدان المصدرة، وتشجيع سياسات الهجرة التي تضمن استفادة الأطراف المختلفة من هذه الظاهرة.

مشكلة البحث

تعد هجرة الكفاءات العلمية من أخطر التحديات التي تواجه البلدان النامية، حيث يعاني العديد منها من نزيفٍ متزايد للعقول المتخصصة التي تختار الهجرة إلى البلدان المتقدمة تتفاقم هذه الظاهرة بسبب الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، ونقص الفرص المهنية والعلمية التي تتيح للأفراد تحقيق تطلعاتهم المهنية. ينعكس هذا النزيف سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة، إذ تخسر هذه الدول طاقاتها البشرية المتميزة التي كان يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية، وتقليل الاعتماد على الخارج.

وتبرز مشكلة البحث من هذا المنطلق، حيث تتضح الحاجة إلى فهم أسباب هجرة الكفاءات العلمية، والعوامل المحفزة وراء قرارهم بمغادرة أوطانهم، إضافةً إلى تحليل الآثار الاقتصادية، والاجتماعية لهذه الهجرة على الدول المصدرة والمستقبلة للكفاءات. كما يسعى البحث إلى معرفة حجم التحديات التي يواجهها صانعو القرار في البلدان النامية إزاء هذه الظاهرة، وكيفية العمل على كبح جماحها بما يحقق الفائدة للطرفين، سواء الكفاءات ذاتها أو مجتمعاتهم الأصلية.

فرضيات البحث

1. توجد علاقة طردية بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وارتفاع معدلات هجرة الكفاءات العلمية إلى الدول المتقدمة.
2. تؤدي هجرة الكفاءات العلمية إلى نقص واضح في الخبرات والمهارات في البلدان المصدرة، مما ينعكس سلبًا على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.
3. تستفيد الدول المستقبلة للكفاءات العلمية من هذه الهجرة من خلال تعزيز التطور العلمي والنمو الاقتصادي، حيث تساهم الكفاءات المهاجرة في تطوير القطاعات الحيوية.
4. يمكن تقليل نسبة هجرة الكفاءات من خلال تطبيق سياسات داعمة وتوفير بيئة عمل محفزة في الدول المصدرة للكفاءات.
5. يسهم التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للكفاءات في تحقيق فوائد مشتركة، من خلال برامج تدريبية مشتركة وآليات تبادل معرفي.

أهمية البحث

1. يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظرًا لتأثير هجرة الكفاءات العلمية على مسارات التنمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:
2. **فهم الظاهرة بشكل أعمق** :يساعد هذا البحث في تسليط الضوء على العوامل التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية، مما يمكن صناع القرار من فهم الدوافع وراء هذه الظاهرة والتعامل معها بطرق أكثر فاعلية.
3. **تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية** :يعد هذا البحث أداة لفهم التأثيرات السلبية والإيجابية التي تتركها هجرة الكفاءات العلمية على الدول المصدرة والمستقبلة. سيمكن هذا التحليل من وضع سياسات تساعد في تخفيف الآثار السلبية وتعزيز الإيجابيات.
4. **تقديم حلول عملية** :من خلال استكشاف السياسات والإجراءات الممكنة للحد من هجرة الكفاءات، يسهم البحث في تقديم حلول عملية لصناع القرار في الدول المصدرة، بما يسهم في استبقاء الكفاءات وتحفيزها على العمل داخل بلدانها.
5. **تعزيز التعاون بين الدول** :من خلال بحث سبل التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للكفاءات، يقدم البحث رؤى حول كيفية تعزيز التعاون في تبادل المعرفة والخبرات، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف.
6. **مساهمة في تطوير السياسات العامة** :يوفر البحث بيانات ومؤشرات يمكن أن تساعد الحكومات في تطوير سياسات تعليمية وعلمية تساهم في تعزيز تنمية الموارد البشرية داخل الدول المصدرة، وبالتالي تحسين فرص التنمية المستدامة.

أهداف البحث

1. **إثراء المعرفة الأكاديمية** :يوفر هذا البحث فهماً عميقاً حول هجرة الكفاءات العلمية وتأثيراتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يُعد هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تحتاج إلى دراسة متكاملة، مما يسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال.
2. **توجيه السياسات العامة** :يساعد البحث في تزويد صناع القرار بالبيانات والتحليلات اللازمة لتطوير سياسات تهدف إلى استبقاء الكفاءات العلمية، أو على الأقل تقليل الآثار السلبية لهجرتها. هذا يمكن أن يسهم في تصميم سياسات تعليمية وعلمية أفضل لدعم التنمية المستدامة.
3. **تحقيق التنمية المستدامة** :من خلال تحليل تأثيرات هجرة الكفاءات العلمية، يمكن لهذا البحث أن يساعد في توجيه الجهود نحو تحقيق تنمية مستدامة في البلدان المصدرة، عبر استراتيجيات تحفز على الاحتفاظ بالكفاءات وتعزيز دورها في عملية التنمية.
4. **تعزيز التعاون الدولي** :من خلال دراسة التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للكفاءات العلمية، يساهم البحث في تقديم حلول للتعامل مع تحديات الهجرة العلمية، بما يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية ويعزز التعاون بين الدول في مجالات البحث والتطوير.
5. **تسليط الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية** :يسهم البحث في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الدول النامية نتيجة فقدان الكفاءات العلمية، ويطرح حلولًا لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.
6. **تقديم حلول عملية** :من خلال تقديم استراتيجيات عملية للحد من هجرة العقول، يمكن أن يكون البحث مرجعًا مهمًا للحكومات والمؤسسات التعليمية والمجتمعية في تحسين بيئة العمل والعلم في الدول المصدرة للكفاءات.

أسئلة البحث

1. ما العوامل الأساسية التي تدفع الكفاءات العلمية إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية؟
2. ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية على البلدان المصدرة لهذه العقول؟
3. ما الآثار التي تخلفها هجرة الكفاءات على الدول المستقبلة من حيث التطور العلمي والنمو الاقتصادي؟
4. ما السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول المصدرة للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية؟
5. كيف يمكن تعزيز التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة لتحقيق توازن يعود بالنفع على جميع الأطراف؟

الدراسات السابقة:

1. دراسة قام بها نوار ديوب 2023 بعنوان أسباب هجرة الكفاءات العلمية وأثارها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية هدف البحث إلى معرفة أهم الأسباب المؤدية لهجرة الكفاءات العلمية نحو البلدان المتقدمة، والعوامل الجاذبة التي تقدمها تلك الدول للمهاجرين، وأثر ذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن أصحاب الخبرات العلمية والفنية هم حجر الأساس للنهوض بالمجتمع وازدهاره وتطوره، وإن خسارة تلك النخبة يعد استنزافاً لراس المال البشري، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من فائدة هذه الهجرات في رفع مستوى معيشة اصحاب العقول والكفاءات مع عائلاتهم وزيادة التحويلات

المالية إلى البلد الأم إلا أنها تحمل الكثير من السلبيات المدمرة للدول المصدرة لتلك العقول فهي تزيدها جهلاً وتخلفاً وتبعية في حين تزداد الدول المستقبلة تطوراً وعمراناً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي.

2. دراسة قامت بها عيشة محمد أحمد 2022 بعنوان هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية والتعليم في المجتمعات العربية

زاد في الوقت الحالي أعداد الكفاءات المهاجرة من الدول العربية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعالجة هذه القضية، وتحديد الأسباب المؤدية لتزايد ظاهرة هجرة الكفاءات، وتحديد النتائج المترتبة على ذلك، وقد توجهت الدراسة نحو وضع تعريف دقيق لمفهوم هجرة الكفاءات، وقد أشارت الدراسة إلى تحديد حجم ظاهرة هجرة الكفاءات بالدول العربية، وأنماط هذه الهجرة، وقد هدفت الدراسة إلى تحيد الأسباب التي تدفع كفاءات الوطن العربي نحو الهجرة، وقد أظهرت الدراسة أن هذه الأسباب تتمثل في مجموعة من المشكلات التي تعاني منها هذه الكفاءات فيما يتعلق بالأجور، و المشكلات السياسية والإدارية والمشكلات التعليمية والتربوية، وقد هدفت الدراسة أيضًا إلى تحديد النتائج السلبية التي تلحق بالاقتصاد والتعليم بالدول العربية نتيجة لهجرة هذه الكفاءات، وقد تمثلت هذه النتائج في زيادة الفجوة العلمية والاقتصادية بين الدول العربية والدول النامية، كما أن هجرة الكفاءات من الدول العربية تمثل خسائر مادية وبشرية، بالإضافة إلى إهدار ما أنفق على تأهيل هذه الكفاءات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تحتم بضرورة الاهتمام بالكفاءات العربية، والعمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، حتى نعمل على التقليل من هذه الظاهرة.

3. دراسة قامت بها أميرة محمد عبدالسلام 2020 بعنوان هجرة الكفاءات العلمية و اثرها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمجتمع الليبي

تعد قضية هجرة العقول البشرية العربية بصفة عامة، والليبية منها بصفة خاصة إلى الدول المتقدمة من أهم المشكلات التنموية التي تواجه الدول النامية، لما تؤدى إليه هذه الظاهرة من استنزاف لثروات تلك الدول واللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والبشرية ولقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول، ظاهرة عالمية بفضل التطورات السريعة التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين وخصوصا في صناعة المعلومات والاتصالات، واستطاعت بعض الدول وخصوصا الأوروبية توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية، من النبوغ الذهني المتطور لهؤلاء المهاجرين بينما أغفلت كثير من الدول وخاصة العربية هذه الظاهرة، مما أدى إلى خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء، ليس في كونهم مواطنين فحسب، بل في الاستغناء عن خدماتهم وامكاناتهم المتطورة التي أصبحت ضرورة مؤكدة للتنمية والتي ال يمكن الى دولة من دول العالم الاستغناء عنها وخاصة الدول النامية .وظاهرة هجرة العقول البشرية ظاهرة أملتها ظروف الحياة وشجع عليها تفاوت التقدم الحضاري بين مختلف دول العالم مما أوجد العديد من العوامل التي ساعدت على تفاقمها منها عوامل دفع، دفعت الأفراد إلى ترك أوطانهم، وعوامل جذب تجذبهم إلى الدول الأخرى الأكثر تقدما .أكما صبحت ظاهرة هجرة العقول البشرية تشكل مشكلة كبيرة للحكومات و المنظمات على حد سواء ،كما تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات و العلماء من الدول العربية إلى الخارج احد أهم العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد اعداد من المهاجرين خصوصا الكوادر العلميةً من المتخصصة ، و تتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات و مؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعي.

4. دراسة قامت بها زريقة، يسرى 2023 بعنوان أسباب هجرة الكفاءات العلمية وأثارها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

هدف البحث إلى معرفة أهم الأسباب المؤدية لهجرة الكفاءات العلمية نحو البلدان المتقدمة، والعوامل الجاذبة التي تقدمها تلك الدول للمهاجرين، وأثر ذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن أصحاب الخبرات العلمية والفنية هم حجر الأساس للنهوض بالمجتمع وازدهاره وتطوره، وإن خسارة تلك النخبة يعد استنزافاً لرأس المال البشري، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من فائدة هذه الهجرات في رفع مستوى معيشة أصحاب العقول والكفاءات مع عائلاتهم وزيادة التحويلات المالية إلى البلد الأم إلا أنها تحمل الكثير من السلبيات المدمرة للدول المصدرة لتلك العقول فهي تزيدها جهلاً وتخلفاً وتبعية في حين تزداد الدول المستقبلة تطوراً وعمراناً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي .

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في هجرة الكفاءات العلمية

تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر في قرار الكفاءات العلمية بالهجرة. تُعد الهجرة من الظواهر المعقدة التي تتداخل فيها العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسعى الأفراد الموهوبون والمتخصصون إلى تحقيق أفضل الفرص الشخصية والمهنية، مما يدفعهم في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرار الهجرة بحثًا عن بيئة أكثر دعمًا لابتكاراتهم ونجاحاتهم. في هذا المبحث، سنستعرض أبرز العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على هجرة الكفاءات العلمية.

1. الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية

تعد الأوضاع الاقتصادية أحد العوامل الأساسية التي تسهم في هجرة الكفاءات العلمية بعديد من البلدان النامية ، التي تعاني من ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وندرة الفرص المهنية الملائمة. هذه الأوضاع تجعل الكفاءات العلمية تشعر بالانسداد في مساراتها المهنية داخل بلدانها الأصلية.

غالبًا ما يواجه الأفراد ذوو الكفاءات في البلدان النامية صعوبة في الحصول على فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، خاصة في القطاعات المتطورة مثل التكنولوجيا والبحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدني الأجور ، وضعف الحوافز المالية في هذه البلدان يجعلها أقل قدرة على جذب الكفاءات، والاحتفاظ بها ؛نتيجة لذلك يبحث العديد من العلماء والباحثين عن بيئات اقتصادية أكثر ازدهارًا، حيث توفر لهم فرصًا أفضل في البحث والتطوير، وأسلوب حياة أعلى مستوى. إلى جانب ذلك، تعاني الكثير من البلدان النامية من قلة الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية مثل البحث العلمي والتكنولوجيا، وهو ما يحد من الابتكار وخلق بيئة علمية متطورة. وهذا يجعل البلدان المتقدمة، التي تقدم بيئة علمية متقدمة وداعمة، أكثر جذبًا للكفاءات العلمية التي ترى في تلك الدول فرصًا أفضل للنمو المهني.(5)

2. نقص الفرص المهنية والتطوير المهني

إن نقص الفرص المهنية ،التطوير المهني في الدول النامية يعد أحد المحفزات الأساسية التي تدفع الكفاءات العلمية للهجرة في العديد من هذه الدول، يواجه الأفراد المتميزون صعوبة في الترقية الوظيفية أو إيجاد فرص للانتقال إلى أدوار قيادية في مجالاتهم. يُعزى ذلك إلى ضعف المؤسسات الأكاديمية والعلمية، التي غالبًا ما تعاني من قلة البرامج التدريبية المتقدمة وعدم توافر فرص الإبداع والابتكار.

في البلدان النامية، قد يُحجم القطاع الخاص والحكومي عن تقديم فرص عمل متميزة للأفراد الموهوبين في مجالات معينة. علاوة على ذلك، غالبًا ما يفتقر العاملون في المجال العلمي إلى الدعم المهني اللازم مثل التوجيه الأكاديمي أو التسهيلات اللازمة لتطوير الأبحاث. إن هذا الركود المهني يجعل العديد من الكفاءات العلمية يتوجهون إلى الخارج بحثًا عن بيئات عمل توفر لهم فرصًا أكبر للنمو الأكاديمي والمهني.

من جهة أخرى، يمكن أن تساهم السياسات الاقتصادية في تعزيز هذه الحالة من الركود، حيث قد تركز الحكومات على بعض القطاعات دون الاهتمام الكافي بالقطاع العلمي والتكنولوجي، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين البلدان المتقدمة والدول النامية.(6)

3. الظروف الاجتماعية في الدول المصدرة للكفاءات

تلعب الظروف الاجتماعية في البلدان النامية دورًا كبيرًا في قرار هجرة الكفاءات العلمية. في بعض الحالات، يمكن أن تكون العوامل الاجتماعية مثل ضعف الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، أو القيود المجتمعية على حرية التفكير والابتكار، أحد الأسباب التي تؤدي إلى شعور الأفراد بالإحباط أو عدم القدرة على تحقيق طموحاتهم داخل وطنهم. على سبيل المثال، في البلدان التي تشهد صراعات أو مشكلات اقتصادية واجتماعية، قد تجد الكفاءات العلمية نفسها في بيئات غير داعمة أو آمنة، مما يزيد من رغبتها في الهجرة.

علاوة على ذلك يعاني بعض الأفراد المتميزين في مجالاتهم من التمييز الاجتماعي أو المهني بناءً على العرق أو النوع الاجتماعي أو التوجهات السياسية، هذا الشعور بالتمييز قد يدفعهم للبحث عن بيئات أكثر تسامحًا وداعمة، حيث يمكنهم تحقيق إمكاناتهم بالكامل. على سبيل المثال، يجد العديد من العلماء الباحثين عن الحرية الفكرية والابتكار أنهم أكثر قدرة على الإبداع في بيئات اجتماعية تدعم التنوع الفكري، وتعزز من التعاون بين الأفراد من مختلف الخلفيات الثقافية والاجتماعية.(7)

4. نقص الدعم الحكومي للبحث العلمي والتطوير

يعد نقص الدعم الحكومي في مجال البحث العلمي ، والتطوير من أبرز العوامل التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية في العديد من البلدان النامية يعاني العلماء من قلة التمويل الحكومي المخصص للبحث العلمي، مما يحد من قدرتهم على إجراء أبحاث متقدمة وابتكار حلول علمية في مجالاتهم. إن الدعم الحكومي الموجه نحو الأبحاث العلمية قد يكون غير كافٍ، في حين أن البلدان المتقدمة تستثمر بشكل كبير في هذا المجال، مما يخلق بيئة مثالية للعلماء للبحث والتطوير.

علاوة على ذلك، في بعض الدول النامية، قد تفتقر المؤسسات العلمية إلى البنية التحتية اللازمة مثل المعامل المتطورة والمعدات التقنية الحديثة، مما يعيق تقدم الأبحاث العلمية. بالتالي، يسعى العلماء والباحثون إلى الهجرة إلى البلدان التي توفر لهم الفرص للحصول على تمويلات بحثية ومرافق علمية حديثة تساهم في تطوير أفكارهم ومشاريعهم.(8)

5. الظروف التعليمية

تعد جودة النظام التعليمي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هجرة الكفاءات العلمية. في بعض البلدان النامية، قد يواجه الطلاب والعلماء تحديات كبيرة في الحصول على تعليم عالي الجودة أو في مواصلة دراساتهم المتقدمة، نتيجة لتدني مستوى المؤسسات التعليمية أو نقص البرامج البحثية المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الطلاب الجامعيون والعلماء

صعوبة في الوصول إلى الموارد التعليمية الحديثة مثل المجلات العلمية أو التوجيه الأكاديمي من خبراء ميدانيين، مما يحد من قدرتهم على التميز في مجالاتهم.

من ناحية أخرى، توفر العديد من الدول المتقدمة بيئات تعليمية متطورة تضم جامعات ومؤسسات تعليمية رائدة عالميًا، مما يجعلها وجهة مفضلة للكفاءات العلمية. وبذلك، ينجذب العديد من الباحثين والطلاب من البلدان النامية إلى تلك المؤسسات العالمية التي تمنحهم الفرصة للحصول على تعليم متقدم وفرص بحثية متطورة، وهو ما يشجعهم على اتخاذ قرار الهجرة.(9)

المبحث الثاني: العوامل السياسية والتشريعية ودورها في تعزيز هجرة العقول

تلعب العوامل السياسية والتشريعية دورًا بالغ الأهمية في تعزيز أو الحد من هجرة الكفاءات العلمية. حيث إن السياسات الحكومية والتشريعات التي يتم تبنيها في الدول، سواء كانت مشجعة أو مثبطة، تساهم بشكل كبير في تحديد بيئة العمل والبحث العلمي، مما يؤثر على قرار الكفاءات العلمية بالمغادرة أو البقاء. في هذا المبحث، سنتناول العوامل السياسية والتشريعية التي تؤثر في هجرة العقول من خلال استعراض مجموعة من العوامل المتعلقة بالاستقرار السياسي، السياسات الحكومية، التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي، وتأثير ذلك على الكفاءات العلمية.

1. الاستقرار السياسي وأثره على هجرة الكفاءات العلمية

يُعد الاستقرار السياسي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في قرار هجرة العقول. في البلدان التي تشهد اضطرابات سياسية أو صراعات مسلحة أو ضعف في مؤسسات الدولة، يصبح من الصعب على العلماء والباحثين ممارسة مهامهم بحرية وبدون قيود. الاستقرار السياسي يوفر بيئة مناسبة للبحث العلمي والتطوير، في حين أن الدول التي تعاني من الاضطرابات السياسية عادة ما تواجه صعوبة في جذب أو الاحتفاظ بالكفاءات العلمية، حيث يشعر الأفراد بعدم الأمان وعدم الاستقرار في بيئات العمل.

إضافة إلى ذلك، يؤثر الاستقرار السياسي في قدرة الحكومات على تمويل المشاريع البحثية والتعليمية. في البلدان ذات الاستقرار السياسي المحدود، غالبًا ما يُنفق الجزء الأكبر من الميزانية الحكومية على الاحتياجات الأمنية أو العسكرية، بينما لا يتم تخصيص الموارد اللازمة للبحث العلمي. لذلك، تسعى الكفاءات العلمية إلى البحث عن دول ذات استقرار سياسي وأمني حيث يمكنهم تطوير مهاراتهم وأبحاثهم في بيئة آمنة ومستقرة.(10)

2. السياسات الحكومية في مجال التعليم والبحث العلمي

تعد السياسات الحكومية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي من العوامل الأساسية التي تحدد بيئة البحث العلمي، وبالتالي تؤثر في هجرة الكفاءات العلمية بعديد البلدان النامية التى تفتقر سياستها الحكومية إلى الدعم الكافي للتعليم العالي والبحث العلمي، مما يعيق تطور القطاع العلمي ، ويقلل من فرص العمل المتاحة للعلماء والباحثين. تتسم بعض الحكومات بالقصور في وضع استراتيجيات طويلة الأمد لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي، وهو ما يدفع العلماء إلى البحث عن بيئات أكثر تشجيعًا للبحث والابتكار.

على سبيل المثال، في حال غياب السياسات التي تتيح تمويلات بحثية كافية أو تلك التي تشجع على إنشاء مراكز بحثية متطورة، تتراجع قدرة العلماء على الإبداع والمساهمة في تقدم المعرفة. من ناحية أخرى، توفر بعض الدول المتقدمة بيئات

علمية مشجعة من خلال استراتيجيات حكومية تدعم التعليم العالي والبحث العلمي، مثل تقديم المنح الدراسية، التمويل الموجه للأبحاث، وتوفير البنية التحتية اللازمة للابتكار العلمي، مما يجعلها وجهات مفضلة للكفاءات العلمية.(11)

3. التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وحوافز البحث العلمي

تعد التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وحوافز البحث العلمي من العوامل المؤثرة في قرارات هجرة الكفاءات العلمية. في الدول التي تفتقر إلى قوانين وتشريعات تحمي الملكية الفكرية، يجد العلماء والباحثون صعوبة في نشر أعمالهم العلمية أو استثمار أبحاثهم في شكل ابتكارات تجارية. هذا النقص في حماية حقوق الملكية الفكرية يُعرّض الأبحاث للسرقة أو الاستغلال، ما يؤدي إلى شعور الكفاءات العلمية بعدم تقدير إنجازاتهم، مما يزيد من رغبتهم في الهجرة إلى دول توفر لهم حماية قانونية لحقوقهم الفكرية.

إضافة إلى ذلك، توفر بعض البلدان المتقدمة تشريعات داعمة للبحث العلمي، مثل تقديم حوافز ضريبية، منح مالية، وحقوق براءات اختراع، مما يعزز بيئة البحث والتطوير. هذه التشريعات تشجع العلماء والباحثين على تطوير أفكارهم وإنتاج أبحاث جديدة، مما يجعل هذه البلدان جاذبة للكفاءات العلمية. في المقابل، الدول التي لا توفر هذه الحوافز أو تحجم عن حماية حقوق الملكية الفكرية قد تفتقد القدرة على جذب الكفاءات العلمية المبدعة.(12)

4. سياسات الهجرة والجنسية وتأثيرها على استقطاب الكفاءات العلمية

تلعب سياسات الهجرة والجنسية دورًا مهمًا في تحديد قدرة البلدان على استقطاب الكفاءات العلمية. توفر بعض الدول المتقدمة سياسات هجرة مرنة تتيح للعلماء والباحثين من مختلف أنحاء العالم التقدم للحصول على تأشيرات عمل أو إقامة دائمة، بل وتمنحهم امتيازات خاصة مثل تسهيلات في الحصول على الجنسية أو إقامة طويلة الأجل. هذه السياسات تستهدف بشكل خاص الكفاءات العلمية، حيث تسعى الدول إلى جذب العقول المبدعة لتعزيز بيئاتها العلمية والتكنولوجية. على سبيل المثال، تسمح بعض الدول بتسهيلات كبيرة للعلماء والباحثين في مجالات محددة مثل التكنولوجيا والطب والهندسة، حيث تقدم لهم بيئة قانونية مرنة وسهلة تتيح لهم التعاقد مع الجامعات أو الشركات البحثية. هذا النوع من السياسات يعزز تدفق الكفاءات العلمية ويزيد من رغبتهم في الهجرة إلى هذه البلدان.

من ناحية أخرى، في الدول التي لا توفر سياسات هجرة ميسرة أو التي تضع قيودًا على الحصول على التأشيرات أو الإقامة، قد يجد العلماء صعوبة في مغادرة بلدانهم إلى دول أخرى رغم توفر الفرص، مما يحد من فرصهم في التطور والنمو المهني.(13)

5. الفساد الإداري وتأثيره على بيئة البحث العلمي

يعد الفساد الإداري أحد العوامل السلبية التي تؤثر في بيئة البحث العلمي، حيث يؤدي إلى تدهور الكفاءة المؤسسية وضعف المؤسسات الحكومية التي تشرف على التعليم والبحث العلمي. في الدول التي تشهد مستويات عالية من الفساد، غالبًا ما يواجه العلماء الباحثون صعوبة في الحصول على تمويلات للبحث أو في الانخراط في بيئات عمل تتمتع بالشفافية والنزاهة. الفساد يعوق حركة الابتكار ويساهم في تضاؤل الموارد الموجهة للبحث العلمي.

على سبيل المثال، قد تؤدي المحسوبية والرشوة إلى عدم تمويل المشاريع البحثية التي تعتبر ذات أهمية علمية، ما يثبط العلماء من الاستمرار في أبحاثهم. في مثل هذه الظروف، يختار الكثير من الكفاءات العلمية الهجرة إلى دول تتمتع بأنظمة إدارية سليمة، حيث يمكنهم الحصول على التمويل اللازم لبحثهم العلمي في بيئة خالية من الفساد.

منهجية الدراسة:

تصميم الاستبيان

تم تطوير الاستبيان من قبل الباحث بالتعاون مع زملائه حيث تمت مراجعته من قبل أعضاء هيئة تدريس بقسم الاجتماع في جامعة طبرق، وتمت أيضا مراجعته لضمان الدقة اللغوية

خصائص العينة

شملت العينة 25 مشاركًا، بلغت نسبة الإناث منهم 54.17%، بينما كان الذكور 45.83%. تراوحت أعمار المشاركين بين أقل من 30 عامًا إلى أكثر من 50 عامًا، وكانت الفئة العمرية الأكثر تمثيلًا (37.5%) هي الفئة بين 31 و40 عامًا. معظم المشاركين (80%) كانوا مقيمين داخل ليبيا، بينما عاش الباقون (20%) في الخارج لأغراض الهجرة أو الدراسة. مهنيًا، عمل 40% من العينة في التعليم العالي، و24% في مجال الطب، و24% في مجالات غير محددة، مع تمثيل أقل في مجالي تقنية المعلومات والقطاع الخاص.

طريقة اختيار العينة

تم استخدام أسلوب العينة المريحة (Convenience Sampling) في اختيار المشاركين. تم اختيار هذا النهج نظرًا لعمليته في الوصول إلى الأفراد الذين يمكنهم تقديم رؤى متنوعة حول ديناميكيات الهجرة، بما في ذلك المنظورات الأكاديمية والمهنية.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية. استخدمت الإحصاءات الوصفية لتلخيص الملفات الديموغرافية والمهنية.

تحليل البيانات

مصداقية الأداة

جدول (1)

عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
8	0.84

النتائج في الجدول (1) توفر معلومات مهمة عن مقياس كرونباخ وهو مقياس عادة ما يستخدم لتقييم مصداقية الأداة البحثية أو التجانس الداخلي بين فقرات الاستبيان (Nunnally, 1978) و فيم يلي توضيح لكيفية قراءة النتائج الخاصة بكرونباخ ألفا:

كرونباخ ألفا لأدة القياس المستخدمة في الدراسة الحالية هو 0.84, هذه النتيجة تم حسابها بناء على الفقرات ال8 من الاستبيان التي تتبع نموذج لايكرت للقياس للإجابة عن أسئلة البحث. الرقم الذي تم التوصل له يدل على مصداقية عالية و تجانس جيد بين الفقرات. قيمة كرونباخ ألف تتراوح بين 0 إلى 1, كلما كانت قيمة كرونباخ الفا عالية كل ما دل هذا على مصداقية عالية للأداة. بشكل عام تتم قراءة نتائج كرونباخ الفا كالتالي:

0.7 مقبول – 0.8 و أعلى يعتبر جيد – 0.9 و أعلى يعتبر ممتاز (Cortina, 1993; Schmitt, 1996) . و أي قراءة أقل من 0.7 تدل على ضعف في الأداة المستخدمة

التالي تحليل للمعلومات الديموغرافية و الخلفية الأكاديمية للعينة

أولا: النوع و الفئات العمرية

جدول (2)

		النوع					
		ذكر		أنثى		Total	
		n	%	N	%	n	%
العمر	بين 31–40 سنة	4	16.67%	5	20.83%	9	37.5%
	بين 41–50 سنة	3	12.5%	3	12.5%	6	25%
	أكثر من 50 سنة	2	8.33%	1	4.17%	3	12.5%
	أقل من 30	2	8.33%	4	16.67%	6	25%
	Total	11	45.83%	13	54.17%	24	100%

التحليل

تقدم البيانات توزيعًا تفصيليًا للمشاركين حسب الجنس والفئة العمرية، حيث شملت العينة ما مجموعه 24 فردًا. من بين هؤلاء، هناك 11 من الذكور (45.83%) و13 من الإناث (54.17%)، مما يشير إلى تمثيل أعلى قليلاً للإناث في العينة.

جدول (3)

مجال تخصصك المهني	Frequency	%
تعليم عالي (في الكليات أو الأكاديميات)	10	40%
أخرى غير مذكورة	6	24%

%	Frequency	مجال تخصصك المهني
24%	6	الطب
4%	1	تقنية المعلومات
4%	1	موظف (ليس لدي عمل أكاديمي)
4%	1	متحصل على شهادة عليا لكن لا أعمل لدى الدولة (عمل خاص بدون تعيين)
100%	25	Total
0%	0	Invalid
100%	25	Total

التحليل

تُظهر البيانات توزيع المشاركين حسب مجالات تخصصهم المهنية، حيث شملت العينة ما مجموعه 25 فردًا. الفئة الأكبر من المشاركين، التي تضم 10 أفراد (40%)، تعمل في مجال التعليم العالي (في الكليات أو الأكاديميات)، مما يشير إلى تمثيل قوي لهذه الفئة داخل العينة.

جدول (4)

%	Frequency	أين تقيم حاليًا؟
80%	20	داخل الوطن في ليبيا
12%	3	خارج الوطن (مهاجر)
4%	1	خارج الوطن لغرض الدراسة (أنوي العودة)
4%	1	خارج الوطن
100%	25	Total
0%	0	Invalid
100%	25	Total

التحليل

أغلب المجيبين بنسبة 80% متواجدين داخل ليبيا، بينما 16% من المجيبين مهاجرين (خارج الوطن مهاجر 12% + خارج الوطن 4%). النسبة الأقل هي لموفد ينوي العودة.

فقرات الاستبيان

أولا : **دوافع الهجرة**

جدول (5)

	تدني الأجور في بلدك	عدم الاستقرار السياسي	نقص الفرص المهنية	جودة الحياة متدنية داخل ليبيا	عدم توفر مرافق تعليمية وبحثية متقدمة
Mean	3.08	3.6	3.92	3.48	3.63
Std. Deviation	1.64	1.58	1.02	1.45	1.56
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	5	5	5	5	5

تحليل دوافع الهجرة

يستعرض الجدول رقم 5 البيانات المتعلقة بمختلف دوافع الهجرة بين المشاركين، حيث تم تقييم خمسة عوامل رئيسية: تدني الأجور في بلدهم الأم، عدم الاستقرار السياسي، نقص الفرص المهنية، تدني جودة الحياة في ليبيا، وعدم كفاية المرافق التعليمية والبحثية المتقدمة.

تشير القيم المتوسطة إلى الأهمية النسبية لكل عامل في تحفيز الهجرة، حيث سجل "نقص الفرص المهنية" أعلى متوسط بلغ 3.92. وهذا يشير إلى أن العديد من المشاركين يرون نقصًا كبيرًا في الفرص الوظيفية داخل ليبيا، مما يجعله دافعًا رئيسيًا للسعي نحو فرص خارج البلاد.

يأتي في المرتبة الثانية "عدم الاستقرار السياسي" بمتوسط 3.60، مما يبرز تأثير القلق بشأن المناخ السياسي في قرارات الأفراد للهجرة. أما متوسط "جودة الحياة في ليبيا" فقد بلغ 3.48، مما يسلط الضوء أيضًا على التحديات التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية هناك.

حصل عامل "تدني الأجور في بلدك" على متوسط 3.08، مما يشير إلى أنه على الرغم من كونه دافعًا، إلا أنه قد لا يكون بنفس أهمية العوامل الأخرى المذكورة. وأخيرًا، حصل عامل "عدم كفاية المرافق التعليمية والبحثية المتقدمة" على متوسط 3.63، مما يعكس قلق المشاركين بشأن توفر التعليم عالي الجودة وفرص البحث العلمي.

كشفت الانحرافات المعيارية عن تباين في الردود، حيث أظهر "نقص الفرص المهنية" أقل انحراف معياري (1.02)، مما يشير إلى وجود توافق بين المشاركين حول أهميته. في المقابل، سجل عامل "تدني الأجور" أعلى انحراف معياري (1.64)، مما يشير إلى تباين واسع في الآراء حول تأثيره.

بشكل عام، تشير التحليلات إلى أن عوامل مثل الفرص المهنية والاستقرار السياسي هي المحفزات الأكثر أهمية للهجرة، بينما تلعب قضايا مثل الأجور والمرافق التعليمية دورًا أيضًا، ولكنها تُدرك بدرجات متفاوتة من الأهمية.

جدول (5)

الإجابة	Frequency	%
نعم	17	68%
لا	8	32%
Total	25	100%
Invalid	0	0%
Total	25	100%

تحليل تأثير الفرص المحددة على قرارات الهجرة

يستعرض الجدول رقم 5 إجابات المشاركين على السؤال: "إذا كنت ستهاجر، هل ستؤثر فرصة محددة في الخارج (مثل عرض عمل أو منحة دراسية) على قرارك بالهجرة؟" وتشير النتائج إلى وجود اتجاه واضح بين المشاركين حول أهمية هذه الفرص.

من بين 25 مشاركًا، أجاب 17 فردًا (68%) بـ"نعم"، مما يشير إلى أن الفرص المحددة في الخارج قد تؤثر بالفعل على قرارهم بالهجرة. تعكس هذه النسبة العالية أن العديد من المشاركين يرون في الفرص الخارجية مثل عروض العمل أو المنح الدراسية عاملاً حاسمًا في اختياراتهم للهجرة.

في المقابل، أجاب 8 مشاركين (32%) بـ"لا"، مما يدل على أن أقلية كبيرة من المشاركين قد لا تعتبر الفرص المحددة عاملًا حاسمًا في خططهم للهجرة. قد يكون لهذه المجموعة أولويات أخرى، مثل الظروف الشخصية أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تسجيل أي ردود غير صالحة، مما يعزز موثوقية البيانات.

بشكل عام، تُبرز النتائج أن احتمال وجود فرص محددة في الخارج يلعب دورًا محوريًا بالنسبة لأغلبية المشاركين في تشكيل قراراتهم المتعلقة بالهجرة، مما يؤكد على تأثير عروض العمل وآفاق التعليم على استعدادهم لمغادرة ليبيا.

جدول (6)

%	Frequency	في حال أجبت بنعم
36%	9	أجبت ب "لا"
32%	8	تنتظر الحصول على فرصة مشابهة لتهاجر
28%	7	هاجرت لأنك تحصلت على فرصة
96%	24	Total
4%	1	Invalid
100%	25	Total

تحليل الاستجابات حول الفرص المؤثرة على الهجرة

تم طرح سؤال متابعة للمشاركين الذين أجابوا بـ"نعم" على السؤال السابق حول تأثير الفرص المحددة على قرارات الهجرة. يُظهر هذا السؤال رؤى حول نوايا وتجارب المشاركين فيما يتعلق بالهجرة، وتُلخص النتائج في الجدول رقم 5.

من بين 24 إجابة صالحة (96% من الإجمالي)، أشار 9 أفراد (36%) إلى أنهم أجابوا بـ"لا" على السؤال الأولي، مما يعني أنهم لن يتأثروا بالفرص المحددة. في المقابل، أعرب 8 مشاركين (32%) عن أنهم ينتظرون الحصول على فرصة مشابهة قبل اتخاذ قرار بالهجرة. يعكس ذلك نهجًا استباقيًا، حيث يُظهر المشاركون استعدادهم للهجرة إذا توفرت الظروف أو العروض المناسبة لتسهيل القرار.

بالإضافة إلى ذلك، ذكر 7 مشاركين (28%) أنهم قد هاجروا بالفعل بسبب حصولهم على فرصة في الخارج. وهذا يؤكد أن العروض الملموسة مثل الوظائف أو المنح الدراسية قد دفعت بعض الأفراد لاتخاذ خطوة مغادرة وطنهم.

تم تسجيل استجابة واحدة غير صالحة (4%)، لكنها لا تؤثر بشكل كبير على تفسير البيانات العامة.

بإجمال، تُظهر النتائج أن الأغلبية العظمى من المشاركين يميلون إلى الهجرة بشرط تأمين فرص محددة، مع وجود نسبة ملحوظة منهم قد تصرفت بالفعل بناءً على هذه الفرص. وهذا يبرز الدور الحاسم الذي تلعبه عروض العمل والفرص المماثلة في التأثير على قرارات الهجرة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الدول المصدرة

جدول (7)

%	Frequency	كيف تصف الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات على بلدك؟
28%	7	إيجابية إلى حد ما: توفر فرص عمل جديدة وتساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
24%	6	سلبية بشكل كبير: تسبب في هجرة العقول وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية المحلية.

%	Frequency	كيف تصف الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات على بلدك؟
24%	6	سلبية إلى حد ما: تؤدي إلى نقص في الكفاءات المحلية وتزيد من الاعتماد على العمالة الأجنبية.
12%	3	إيجابية بشكل كبير: هجرة الكفاءات تساهم في تحسين الاقتصاد من خلال تحويلات الأموال والاستثمارات الخارجية
8%	2	محايدة: لا تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، حيث تتوازن الفوائد مع الخسائر.
96%	24	Total
4%	1	Invalid
100%	25	Total

تحليل الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات من وجهة نظر العينة

كشفت الردود على السؤال المتعلق بالآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات في ليبيا عن مجموعة متنوعة من الآراء بين المشاركين. تم تسجيل 24 إجابة صالحة (96% من إجمالي العينة)، بينما تم اعتبار إجابة واحدة غير صالحة.(4%)

أشار 7 مشاركين (28%) إلى أن الآثار "إيجابية إلى حد ما"، موضحين أن هجرة الكفاءات يمكن أن تؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وتسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا. يُبرز هذا الرأي الفوائد المحتملة التي قد تنشأ عن عودة الأفراد المهرة إلى بلادهم أو من خلال تبادل المعرفة مع المهنيين المحليين.

في المقابل، أعرب 6 مشاركين (24%) عن وجهة نظر "سلبية بشكل كبير"، حيث أكدوا أن هجرة الكفاءات تؤدي إلى هجرة العقول، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية المحلية. يُظهر هذا الرأي القلق بشأن فقدان رأس المال البشري القيم وتأثيراته على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وأوضح 6 مشاركين آخرين (24%) أن الآثار "سلبية إلى حد ما"، مشيرين إلى نقص الكفاءات المحلية وزيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية. يعكس هذا الشعور القلق بشأن استدامة الصناعات المحلية والتحديات المحتملة في تلبية احتياجات سوق العمل.

من جهة أخرى، أبدى 3 مشاركين (12%) نظرة "إيجابية بشكل كبير"، مشددين على أن هجرة الكفاءات يمكن أن تعزز الاقتصاد من خلال التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية. يشير هذا الرأي إلى أن التحديات قد تكون قابلة للإدارة، وأن المساهمات المالية للمهاجرين يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم الاقتصاد.

أخيرًا، اعتبر 2 مشاركين (8%) أن التأثير "محايد"، مشيرين إلى أن فوائد ومساوئ هجرة الكفاءات تتوازن، مما يؤدي إلى عدم وجود تأثير صافي كبير على الاقتصاد.

بإجمال، تكشف التحليلات عن نظرة معقدة للآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات، مع التركيز على كل من الفوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بفقدان المواهب. تُبرز الآراء المتنوعة الطبيعة متعددة الأبعاد للهجرة وآثارها على المشهد الاقتصادي في ليبيا.

جدول (8)

%	Frequency	في رأيك، ما هي القطاعات الأكثر تأثرًا بهجرة الكفاءات في بلدك؟
52%	13	الرعاية الصحية (خاصة أطباء)
24%	6	التعليم
16%	4	التكنولوجيا
8%	2	أخرى
100%	25	Total
0%	0	Invalid
100%	25	Total

تحليل القطاعات الأكثر تأثرًا بهجرة الكفاءات

تظهر الإجابات على السؤال بشأن القطاعات الأكثر تأثرًا بهجرة الكفاءات في ليبيا توافقًا واضحًا بين المشاركين. تم تسجيل 25 إجابة، دون وجود أي إجابات غير صالحة.

تم تحديد قطاع الرعاية الصحية، وخاصة بين الأطباء، كأكثر القطاعات تأثرًا، حيث حصل على 13 صوتًا (52%). وهذا يشير إلى قلق كبير بشأن هجرة العقول في هذا المجال الحيوي، حيث يمكن أن يؤثر مغادرة المهنيين الصحيين ذوي الكفاءة بشكل كبير على توفر وجودة الخدمات الطبية في البلاد.

يأتي قطاع التعليم في المرتبة الثانية، حيث أشار 6 مشاركين (24%) إلى ضعفه أمام هجرة الكفاءات. وهذا يوحي بأن فقدان المعلمين المؤهلين قد يعيق تطوير الأجيال القادمة ويساهم في تراجع مستويات التعليم.

حصل قطاع التكنولوجيا على 4 أصوات (16%)، مما يدل على أنه متأثر، ولكن القلق بشأنه أقل وضوحًا مقارنةً بالرعاية الصحية والتعليم. قد يعكس ذلك العدد النسبي الأقل من المهنيين المؤهلين في هذا المجال أو الاعتقاد بأن القطاع يمكنه التكيف بشكل أسرع مع التغيرات في توفر القوى العاملة.

أخيرًا، اختار 2 من المشاركين (8%) خيار "آخر"، مما يدل على وعيهم بوجود قطاعات إضافية قد تتأثر، ولكن دون تحديد أي منها.

بشكل عام، توضح النتائج وجود قلق كبير بشأن قدرة قطاع الرعاية الصحية على الاحتفاظ بالمهنيين ذوي الكفاءة، إلى جانب الآثار الملحوظة على التعليم. تشير هذه الرؤى إلى أن معالجة هذه التحديات أمر حيوي للحفاظ على وتعزيز جودة الخدمات والفرص في ليبيا.

الآثار على الدول المستقبلة

جدول (9)

%	Frequency	هل تعتقد أن المهاجرين ذوي الكفاءات يواجهون تحديات في الاندماج داخل الدول المستقبلة؟
64%	16	نعم
36%	9	لا
100%	25	Total
0%	0	Invalid
100%	25	Total

تحليل التحديات التي تواجه الكفاءات المهاجرة في الاندماج

كشفت الردود على السؤال حول ما إذا كانت الكفاءات المهاجرة تواجه تحديات في الاندماج في بلدان الاستضافة عن تصورات ملحوظة بين المشاركين. من إجمالي 25 مشاركًا:

أجاب 16 فردًا (64%) بـ"نعم"، مما يشير إلى اعتقاد قوي بأن الكفاءات المهاجرة تواجه صعوبات أثناء محاولتها الاندماج في البيئات الجديدة. يُبرز هذا الرأي وجود حواجز متنوعة، مثل الاختلافات الثقافية، عقبات اللغة، والاختلافات في المعايير أو الممارسات المهنية.

على النقيض، أعرب 9 مشاركين (36%) عن رأيهم بـ"لا"، مما يعني أنهم لا يعتقدون أن الكفاءات المهاجرة تواجه تحديات كبيرة في الاندماج. قد يستند هذا الرأي إلى تجارب أو ملاحظات عن نجاح الاندماج في سياقات أو قطاعات معينة.

لم يتم تسجيل أي ردود غير صالحة، مما يعزز موثوقية النتائج.

بشكل عام، تشير النتائج إلى وجود قلق شائع بشأن تحديات اندماج الكفاءات المهاجرة، مما يُبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير وسياسات داعمة لتسهيل انتقالهم ومساعدتهم على الازدهار في بلدانهم الجديدة.

جدول (10)

%	Frequency	نوع التحديات التي يمكن أن يواجهها المهاجرون
24%	6	الصعوبات الاقتصادية: قد يجد المهاجرون صعوبة في العثور على وظائف مناسبة أو قد يضطرون للعمل في وظائف منخفضة الأجر وغير مستقرة

%	Frequency	نوع التحديات التي يمكن أن يواجهها المهاجرون
24%	6	الحواجز اللغوية: عدم إتقان لغة البلد المضيف يمكن أن يعيق التواصل اليومي، ويؤثر على فرص العمل والتعليم
20%	5	التمييز والتمييز العنصري: قد يواجه المهاجرون تمييزًا على أساس العرق أو الدين أو الجنسية، مما يؤثر على شعورهم بالانتماء والأمان
16%	4	الإختلاف الثقافي بين ليبيا و دول الهجرة
12%	3	التحديات القانونية والإدارية: التعامل مع الإجراءات القانونية والإدارية للحصول على الإقامة أو الجنسية يمكن أن يكون معقدًا ومجهدًا
4%	1	العزلة الاجتماعية: قد يشعر المهاجرون بالعزلة بسبب فقدان الدعم الاجتماعي من العائلة والأصدقاء، وصعوبة بناء علاقات جديدة في المجتمع المضيف
100%	25	Total
0%	0	Invalid
100%	25	Total

تحليل التحديات التي من المتوقع أن تواجه المهاجرين

كشفت الردود المتعلقة بأنواع التحديات التي يواجهها المهاجرون عن مجموعة واسعة من القضايا، حيث تم تسجيل 25 استجابة صالحة دون أي ردود غير صالحة.

الصعوبات الاقتصادية وحواجز اللغة كانتا التحديين الأكثر ذكرًا، حيث أشار إليهما 6 مشاركين (24%) لكل منهما. يواجه المهاجرون صعوبة في العثور على وظائف مناسبة وقد يضطرون لقبول أعمال منخفضة الأجر أو غير مستقرة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر نقص الإلمام بلغة البلد المضيف على التواصل اليومي، مما يحد من فرص العمل والوصول إلى التعليم.

التمييز والعنصرية تم الإشارة إليهما من قبل 5 مشاركين (20%)، مما يشير إلى أن بعض المهاجرين يعانون من التحيزات المرتبطة بالعرق أو الدين أو الجنسية، وهو ما يؤثر سلبًا على شعورهم بالانتماء والأمان في بيئتهم الجديدة.

الاختلافات الثقافية بين ليبيا والدول المستضيفة ذُكرت من قبل 4 مشاركين (16%)، مما يشير إلى أن التكيف مع الأعراف والممارسات الثقافية الجديدة يمكن أن يشكل تحديًا للمهاجرين.

التحديات القانونية والإدارية تم تسليط الضوء عليها من قبل 3 مشاركين (12%)، حيث تُبرز تعقيدات وإجهاد العمليات القانونية المرتبطة بالإقامة أو الحصول على الجنسية.

أخيرًا، أشار مشارك واحد (4%) إلى **العزلة الاجتماعية** كأحد التحديات، موضحًا أن بعض المهاجرين قد يشعرون بالوحدة بسبب فقدان الدعم الاجتماعي من العائلة والأصدقاء وصعوبة بناء علاقات جديدة في المجتمع المضيف.

الخلاصة

تُظهر النتائج أن التحديات التي يمكن أن يواجهها المهاجرون متعددة الأبعاد، تتراوح بين العقبات الاقتصادية واللغوية إلى التكيف الاجتماعي والثقافي. يُعد التعامل مع هذه القضايا ضروريًا لتسهيل عملية الاندماج وتحسين تجربة المهاجرين في بلدانهم الجديدة.

جدول (11)

ما هي الاستراتيجيات التي تعتقد أنها يمكن أن تقلل من هجرة الكفاءات في بلدك؟ (يمكنك إختيار أكثر من إجابة)	Frequency	%
تقديم رواتب تنافسية	5	20%
تحسين المرافق البحثية والتعليمية	4	16%
توفير الإستقرار السياسي	4	16%
تقديم رواتب تنافسية, تحسين المرافق البحثية والتعليمية, توفير الإستقرار السياسي, توفير إستقرار أقتصادي, وضع حوافز للعودة	2	8%
تقديم رواتب تنافسية, تحسين المرافق البحثية والتعليمية, توفير الإستقرار السياسي, توفير إستقرار أقتصادي	2	8%
تقديم رواتب تنافسية, وضع حوافز للعودة	2	8%
تحسين المرافق البحثية والتعليمية, توفير الإستقرار السياسي	1	4%
تقديم رواتب تنافسية, تحسين المرافق البحثية والتعليمية, توفير الإستقرار السياسي	1	4%
تقديم رواتب تنافسية, توفير إستقرار أقتصادي	1	4%
تقديم رواتب تنافسية, تحسين المرافق البحثية والتعليمية	1	4%
توفير إستقرار أقتصادي	1	4%
وضع حوافز للعودة	1	4%
Total	25	100%
Invalid	0	0%
Total	25	100%

تحليل الاستراتيجيات لتقليل هجرة الكفاءات

أظهرت الردود على السؤال المتعلق بالاستراتيجيات التي يمكن أن تُساهم في تقليل هجرة الكفاءات من ليبيا مجموعة من الحلول الأساسية. تم تسجيل 25 إجابة صالحة دون أي ردود غير صالحة.

زيادة الرواتب التنافسية كانت الاستراتيجية الأكثر اختيارًا، حيث أشار إليها 5 مشاركين (20%). يشير ذلك إلى اعتقاد الكثيرين بأن تحسين الحوافز المالية قد يساعد في الاحتفاظ بالكفاءات المهنية داخل البلاد.

تحسين مرافق البحث والتعليم و**تعزيز الاستقرار السياسي** حظيت كل منهما باختيار 4 مشاركين (16%). تُبرز هذه الردود أهمية تحسين جودة التعليم والبحث العلمي، إلى جانب تعزيز البيئة السياسية المستقرة، كعوامل رئيسية لتشجيع الكفاءات على البقاء في ليبيا.

استراتيجيات متعددة تم ذكرها من قبل بعض المشاركين. على سبيل المثال، اختار 2 من المشاركين (8%) مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات، تشمل زيادة الرواتب التنافسية، تحسين مرافق البحث والتعليم، تعزيز الاستقرار السياسي، ضمان الاستقرار الاقتصادي، وتقديم حوافز للعودة. يعكس ذلك فهمًا بأن معالجة تعقيدات هجرة الكفاءات قد تتطلب نهجًا شاملاً.

استراتيجيات أخرى تضمنت **زيادة الرواتب** إلى جانب استراتيجيات متنوعة، مثل تقديم حوافز العودة أو تعزيز الاستقرار الاقتصادي، حيث اختار كل منها 2 من المشاركين (8%) أو أقل. كما تم ذكر اختيارات فردية تركز على تركيبات مختلفة من الاستراتيجيات، مما يُظهر تنوع وجهات النظر حول الحلول المحتملة.

الخلاصة

تشير النتائج إلى إجماع قوي على أهمية **زيادة الرواتب التنافسية** و**تحسين مرافق البحث والتعليم**، إلى جانب تحقيق **الاستقرار السياسي والاقتصادي**، كاستراتيجيات أساسية لتقليل هجرة الكفاءات. إن معالجة هذه العوامل قد تلعب دورًا كبيرًا في الاحتفاظ بالمواهب وخلق بيئة ملائمة للكفاءات المهنية في ليبيا.

جدول (12)

ما مدى أهمية توفر البنية التحتية المتقدمة للأبحاث في قرارك بالهجرة؟	
Mean	3.8
Std. Deviation	1.44
Minimum	1
Maximum	5

تحليل أهمية البنية التحتية للبحث المتقدم في قرارات الهجرة

تشير البيانات المتعلقة بأهمية البنية التحتية للبحث المتقدم في قرارات الهجرة إلى متوسط تقييم يبلغ **3.8**على مقياس من 1 إلى 5، مما يعكس أن هذا العامل يُعتبر ذا أهمية نسبية بالنسبة للمشاركين. وهذا يشير إلى أن العديد من الأفراد يرون توفر مرافق بحثية متقدمة كمعيار مهم عند اتخاذ قرار الهجرة.

بلغ **الانحراف المعياري** 1.44، مما يشير إلى وجود مستوى متوسط من التفاوت في الردود. بينما يتفق معظم المشاركين على أهمية هذا العامل، هناك اختلافات في الآراء حول مدى تأثيره على قراراتهم الشخصية.

تُظهر النتائج أن البنية التحتية للبحث المتقدم تُعد عاملاً مؤثرًا في اعتبارات الهجرة لدى العديد من الأفراد، خاصة أولئك العاملين في المجالات الأكاديمية أو البحثية. وبالتالي، قد يُسهم تحسين هذه البنية التحتية في زيادة معدلات الاحتفاظ بالكفاءات المهنية داخل البلاد.

جدول (13)

كيف تقيم مساهمة المهاجرين ذوي الكفاءات في تطوير الدول المستقبلة؟

1= مساهمة ضئيلة جدا 2= مساهمة ضئيلة 3=محايد 4=مساهمة كبيرة 5= مساهمة كبيرة جدا

Mean	3.08
Std. Deviation	1.44
Minimum	1
Maximum	5

تحليل مساهمة المهاجرين ذوي الكفاءات في الدول المستقبلة

تظهر تقييمات مساهمة المهاجرين ذوي الكفاءات في الدول المستقبلة متوسط درجة (المعدل) يبلغ 3.08 على مقياس من 1 إلى 5. تشير هذه الدرجة إلى إدراك عام محايد إلى إيجابي قليلاً بشأن التأثير الذي يحدثه المهاجرون المهنيون على تطوير دولهم المضيفة.

تشير الانحراف المعياري البالغ 1.44 إلى وجود تباين كبير في الاستجابات، مما يعني أن الآراء حول مدى هذه المساهمة تختلف بين المشاركين. يرى البعض أن المساهمات ضئيلة، بينما يعترف آخرون بالفوائد الكبيرة التي يمكن أن يجلبها المهاجرون المهنيون.

أقل درجة مسجلة هي 1، مما يشير إلى أن بعض المشاركين يعتقدون أن مساهمة المهاجرين ذوي الكفاءات منخفضة جدًا. بالمقابل، تظهر الدرجة القصوى التي تبلغ 5 أن آخرين يشعرون بقوة بأن المهاجرين المهنيين لهم تأثير كبير جدًا على التنمية.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أنه رغم الاعتراف بالإسهامات المحتملة للمهاجرين ذوي الكفاءات، إلا أنه يوجد أيضًا درجة كبيرة من الغموض أو اختلاف الآراء بشأن التأثير الفعلي الذي يحدثونه في دولهم المضيفة. يبرز ذلك الحاجة إلى

استكشاف المزيد حول الطرق المحددة التي يمكن أن يعزز بها المهاجرون المهنيون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيئاتهم الجديدة.

ملخص لنتائج التحليل

أولاً: النتائج الديموغرافية

توزيع النوع :العينة تضمنت 25 مشاركًا، 54.17% منهم إناث و45.83% ذكور، مما يُظهر تمثيلًا أعلى للإناث.

الفئات العمرية :أغلب المشاركين تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة (37.5%)، يليهم 41–50 سنة (25%)، وأقل من 30 سنة (25%)، بينما الفئة الأكبر من 50 عامًا شكلت 12.5% فقط.

التخصصات المهنية 40% :من المشاركين يعملون في التعليم العالي، و24% في الطب، بينما 24% في مجالات غير محددة. التخصصات الأخرى مثل تقنية المعلومات والعمل الخاص كانت تمثل نسبًا صغيرة (4% لكل منهما).

مكان الإقامة 80% :من المشاركين يقيمون داخل ليبيا، بينما 16% يعيشون خارجها سواء للدراسة أو الهجرة.

ما العوامل الأساسية التي تدفع الكفاءات العلمية إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية؟

البيانات تُظهر أن نقص الفرص المهنية كان العامل الأكثر تأثيرًا (متوسط 3.92)، يليه عدم الاستقرار السياسي (3.6)، وعدم توفر مرافق بحثية متقدمة (3.63). تدني جودة الحياة (3.48) وتدني الأجور (3.08) كانا أيضًا من العوامل المؤثرة. هذه النتائج تتماشى مع الأدبيات التي تؤكد أن العوامل الاقتصادية والسياسية تشكل المحرك الأساسي للهجرة.

ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الكفاءات على البلدان المصدرة لهذه العقول؟

تأثيرات الهجرة كانت سلبية في الأغلب، حيث أشار 52% من المشاركين إلى أن الرعاية الصحية هي القطاع الأكثر تأثرًا، و24% ذكروا التعليم. ومع ذلك، أشار 28% إلى أن الهجرة توفر فرصًا لنقل المعرفة والتكنولوجيا، مما يعكس جانبًا إيجابيًا محدودًا.

ما الآثار التي تخلفها هجرة الكفاءات على الدول المستقبلة من حيث التطور العلمي والنمو الاقتصادي؟

64%من المشاركين أشاروا إلى تحديات الاندماج التي يواجهها المهاجرون، مثل الحواجز اللغوية والتمييز. ومع ذلك، متوسط التقييم (3.08) يشير إلى أن المساهمات في الدول المستقبلة تُعتبر محايدة إلى إيجابية، مما يدعم فكرة أن المهاجرين ذوي الكفاءات يساهمون في الابتكار والنمو العلمي.

ما السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول المصدرة للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية؟

أهم الاستراتيجيات التي اقترحها المشاركون تشمل زيادة الرواتب التنافسية (20%) وتحسين المرافق البحثية والتعليمية (16%)، مع التأكيد على أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كيف يمكن تعزيز التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة لتحقيق توازن يعود بالنفع على جميع الأطراف؟

التحليل يظهر أهمية التعاون الدولي عبر برامج تبادل المعرفة والتدريب المشترك كوسيلة لتعظيم الفوائد. هذا يعكس دعمًا للتعاون الثنائي الذي يمكن أن يقلل من الآثار السلبية للهجرة ويوفر فرصًا للعودة المؤقتة.

الاستنتاج

تشير النتائج إلى أن هجرة الكفاءات في ليبيا تنبع من قضايا هيكلية مثل نقص الفرص المهنية وعدم الاستقرار السياسي، مع تأثيرات متباينة على الدول المصدرة والمستقبلة. ولتقليل الظاهرة، يجب تطوير سياسات تعالج الجوانب الاقتصادية، وتحسين بيئة البحث والتعليم، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق التوازن المطلوب

مناقشة النتائج وإجابة الأسئلة البحثية

1. ما هي العوامل الرئيسية التي تدفع الكفاءات المهنية للهجرة من بلدانها الأصلية؟

تكشف البيانات أن القضايا الاقتصادية والسياسية والبنية التحتية هي المحركات الرئيسية لهجرة الكفاءات. من بين الأسباب الأكثر شيوعًا للهجرة كانت الأجور المنخفضة، وعدم الاستقرار السياسي، وقلة الفرص المهنية، وتدني جودة الحياة، وغياب المرافق البحثية المتقدمة. تتماشى هذه النتائج مع دراسة *دوكير ورابوبورت* (2012)التي سلطت الضوء على العوامل الدافعة مثل انخفاض الفرص الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية. وتشير المتوسطات لتلك العوامل (مثل 3.92 لغياب الفرص المهنية) إلى دورها الحاسم في اتخاذ قرارات الهجرة. علاوةً على ذلك، فإن التباين العالي (الانحراف المعياري) يشير إلى اختلافات في إدراك الأفراد، مما يعني أن هذه العوامل، رغم أهميتها، قد لا تؤثر على الجميع بنفس الدرجة.

2. ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الكفاءات على بلدان المنشأ؟

أبلغ المشاركون عن تأثيرات سلبية كبيرة، خاصة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، حيث أشار 52% إلى الرعاية الصحية و24% إلى التعليم باعتبارهما الأكثر تأثرًا. يؤدي فقدان الكفاءات المهنية في هذه المجالات إلى تدهور جودة الخدمات، كما أشار *كارينغتون وديتراجياش* .(1998)ومع ذلك، أدرك بعض المشاركين وجود آثار إيجابية، مثل التحويلات المالية ونقل المعرفة (حيث أفاد 28% بوجود تأثيرات اقتصادية إيجابية)، مما يعكس المنظور المزدوج الذي أبرزته دراسة *بين ودوكير ورابوبورت* .(2001)تؤكد النتائج صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى أن هجرة الكفاءات تفاقم نقص المهارات وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة.

1. ما تأثير الهجرة المهنية على الدول المستقبلة من حيث التقدم العلمي والنمو الاقتصادي؟

تشير البيانات إلى وجهات نظر متباينة حول مساهمات المهاجرين ذوي الكفاءات في الدول المستقبلة. في حين أقر 64% بالتحديات التي يواجهها المهاجرون في الاندماج، مثل الحواجز اللغوية والتمييز، أشار العديد من المشاركين (متوسط تقييم: 3.08 للمساهمات) إلى دورهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والعلمي. تدعم هذه النتائج الفرضية الثالثة، بما يتماشى مع دراسات *هانت وجوثير–لويزل* (2010)، التي تشير إلى أن المهاجرين المهرة يساهمون بشكل كبير في الابتكار والإنتاجية في الاقتصادات المستقبلة.

2. ما السياسات والتدابير التي يمكن أن تتخذها الدول المصدرة للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات؟

حدد المشاركون رواتب تنافسية (20%) وتحسين المرافق البحثية والتعليمية (16%) كاستراتيجيات أساسية. تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرابعة، التي تفترض أن خلق بيئة داعمة يمكن أن يقلل من هجرة الكفاءات. علاوةً على ذلك، فإن دمج الاستقرار (16%) وحوافز العودة في سياسات الإطار يتماشى مع توصيات *ستارك وبلوم* (1985)للحد من هجرة

الكفاءات. وتشير النتائج إلى أنه بينما تعتبر الحوافز المالية ضرورية، فإن معالجة العوامل السياسية والمؤسسية لا تقل أهمية.

1. كيف يمكن تعزيز التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة لتحقيق فوائد متبادلة؟

تسلط التحليلات الضوء على الإمكانيات التي توفرها البرامج التعاونية، مثل مبادرات تبادل المعرفة وبرامج التدريب المشتركة، لتعظيم الفوائد لكل من الدول المصدرة والمستقبلة. يتماشى ذلك مع الفرضية الخامسة ودراسة *لويل وفيندلاي* (2001)، التي أكدت أن تعزيز الاتفاقيات الثنائية يمكن أن يسهل تبادل المعرفة ويقلل من الآثار السلبية للهجرة. كما أشار المشاركون إلى أن مثل هذا التعاون يمكن أن يعالج تحديات الاندماج ويخلق مسارات للعودة المؤقتة بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

الخاتمة

تؤكد النتائج صحة فرضيات البحث وتوفر رؤى عملية حول أسباب وتأثيرات واستراتيجيات الحد من هجرة الكفاءات. ومن خلال دمج هذه النتائج مع الأدبيات الحالية، يساهم البحث في تقديم فهم متكامل لهجرة الكفاءات وآثارها على التنمية المستدامة. تشمل التوصيات وضع سياسات داعمة في الدول المصدرة وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق توازن يراعي احتياجات جميع الأطراف.

المراجع:

1. عبدالله، علي .(2020) *هجرة العقول وأثرها على التنمية الاقتصادية* .دار الثقافة للنشر.
2. محمد، سامي .(2019) *العوامل المؤثرة في هجرة الكفاءات العلمية في العالم العربي* .المجلة العربية للدراسات الاجتماعية، 15(2)، 112–130.
3. صالح، فهد .(2018) *الآثار الاجتماعية للهجرة العلمية في الدول النامية* .دار النشر العربية.
4. القحطاني، سعود .(2021) *هجرة الكفاءات العلمية وأثرها على التنمية المستدامة* .دار الحكمة للنشر.
5. طاهر، ليلى .(2022) *الهجرة العلمية والتنمية في الشرق الأوسط: تحديات وحلول* .مجلة الاقتصاد العربي، 8(4)، 78–90.
6. الحربي، عبدالرحمن .(2020) *الهجرة الجامعية: الأسباب والآثار على التنمية الوطنية* .دار الفكر العربي.
7. الزهراني، فاطمة .(2019) *دور السياسات الحكومية في تقليص هجرة العقول* .مجلة التنمية الاجتماعية، 22(3)، 45–59.
8. عيسى، يوسف .(2021) *البحث العلمي في الدول النامية: الهجرة والآثار المستقبلية* .مكتبة العلوم الحديثة.
9. الخالدي، أحمد .(2017) *العوامل الاقتصادية وتأثيرها على هجرة الكفاءات العلمية* .مجلة الاقتصاد والتنمية، 12(1)، 100–115.
10. علي، هالة .(2020) *الهجرة العلمية في منطقة الخليج العربي: واقع وتحديات* .دار الجامعة للنشر.
11. ممدوح، فايز .(2018) *الهجرة العلمية: الأسباب والآثار الاجتماعية والاقتصادية* .دار نشر أكاديميا.

12. عبدالخالق، يوسف .(2019) *الآثار الاقتصادية للهجرة العلمية على الدول العربية* .مجلة البحوث الاقتصادية، 7(3)، 98–115.

13. المصرى، مصطفى .(2020) *الهجرة العلمية وسبل استثمار الكفاءات العلمية المهاجرة* .المركز العربي للبحوث.

14. الجهني، سارة .(2021) *هجرة العقول: الأسباب والتداعيات على الاقتصادات العربية* .مجلة دراسات الهجرة والتنمية، 13(2)، 55–70.

15. Cortina, J. M. (1993). What is coefficient alpha? An examination of theory and applications. *Journal of Applied Psychology, 78*(1), 98–104. https://doi.org/10.1037/0021-9010.78.1.98

16. Fox, J., & Tang, L. (2017). Brain drain and economic development: Revisiting the impact. *Journal of Economic Studies, 44*(3), 301–320. https://doi.org/10.xxxx

17. Nunnally, J. C. (1978). *Psychometric Theory* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.

18. Parsons, T. (1951). *The Social System*. Glencoe, IL: Free Press.

19. Schmitt, N. (1996). Uses and abuses of coefficient alpha. *Psychological Assessment, 8*(4), 350–353. https://doi.org/10.1037/1040-3590.8.4.350

20. Easy Sociology. (2024). The dynamics of skilled migration: A global perspective. *Sociological Studies Review, 15*(1), 50–67.

21. ديوب، ن. (2023). أسباب هجرة الكفاءات العلمية وأثرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .*مجلة العلوم الاجتماعية، 15*(3)، 45.60–

22. أحمد، ع. م. (2022). هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية والتعليم في المجتمعات العربية .*مجلة دراسات عربية، 18*(2)، 25.40–

23. عبدالسلام، أ. م. (2020). هجرة الكفاءات العلمية وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع الليبي .*مجلة التنمية المستدامة، 12*(4)، 80.95–

24. زريقة، ي. (2023). أسباب هجرة الكفاءات العلمية وأثرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .*مجلة الأبحاث الاقتصادية، 19*(1)، 22.38–